**جامعة محمد بوضياف – المسيلة**

**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

**عنوان الدرس:**

**مراحل التحول الديمقراطي**

**أستاذ الدرس: د. لبنى بهولي**

**الفئة المستهدفة: طلبة السنة ثالثة تنظيم سياسي وإداري**

**الحجم الساعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع**

تجمع الأدبيات التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي أو تكاد، على أن عملية التحول عن النظم السلطوية تمر بمراحل، إلا أن تداخل وتشابك المراحل من جهة، واختلاف خصائص الأنظمة والمجتمعات من جهة ثانية وكذا تعدد زوايا الرؤى والتحليل من جهة ثالثة ، انعكس خلافا وتباينا في تحديد عدد وملامح ومميزات كل مرحلة. ففي حين عددها البعض بأربعة مراحل، حصرها الآخرون في ثلاثة وهم الأغلبية. وقد استحوذت مرحلتا الانتقال والترسيخ على جل اهتمامات الباحثين حيث أكدت الأدبيات فشل عملية التحول في الالتزام بالتتابع الزمني من حيث البدء بالقضاء على النظام السلطوي، ثم اختيار المرحلة الانتقالية فالتوصل إلى مرحلة الترسيخ فالنضوج، حيث أشار " ديامون " إلى فشل بعض الديمقراطيات بمجرد ظهورها في حين يتراجع بعضها كلما ازدادت رسوخا، وفي هذا الإطار لم ينظر إلى عملية التحول كنمط صاعد على النحو الذي كان سائدا في نظريات التحديث، أو كعملية عقلانية، وذلك نظرا لتعرضها لانتكاسات تباينت أسبابها من نظام إلى آخر.

يتم تقسيم مراحل التحول إلى ثلاث مراحل رئيسية، تتضمن كل مرحلة بدورها مراحل ثانوية:

**1/ مرحلة ما قبل التحول :** وتسمى كذلك المرحلة الإعدادية أو مرحلة الصراع ، وتتميز هذه المرحلة ببدء نشوء هوية سياسية مشتركة لدى الأغلبية العامة من الناس، وتشهد هذه المرحلة محاولة النخبة الحاكمة البقاء في السلطة ، وقد يثور صراع سياسي طويل ، وغير حاسم بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد، يشتد أو يقل وفق أطراف النزاع، فتبدأ المعارضة في لعب دور التهديد للنظام بما يمثله من امتيازات ومصالح ، وقد يحدث انشقاق في صفوف القوى المساندة للنظام، ويبرز اتجاه إصلاحي (جيل جديد أكثر انفتاحا ) وجيل متشدد ( الحرس القديم ) وقد تتصاعد الضغوط من الداخل والخارج تجبر النظام على تقديم تنازلات ، وتتوقف عملية انهيار النظام بناءا على درجة تماسكه، وعلى قوة المعارضة وتماسكها، وكذا مقدار الضغوط الداخلية والخارجية وحدة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين، وهنا تولد الديمقراطيةمن رحم الصراع وليس نتاجا لتطور سلمي .

ويتوقع أن تؤدي التنازلات إلى إصلاح لكنها قد تكون شكلية أو تجميلية أو للمماطلة والتأجيل ليتسنى امتصاص الضغوط ، وتجاوزها ، وقد تبرز إصلاحات حقيقية لكنها قد تتعرض للارتداد مرة أخرى ، بسبب سيولة الموقف، واستماتة النخب صاحبة الامتيازات والمصالح للبقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة، وقد تقاوم عناصر مستفيدة، مدنية أو عسكرية، وقد يلجأ النظام إلى تقوية قبضته الأمنية والإستخباراتية، فيصمد النظام، وتمارس الضغوط ثانية، ويشتد الصراع في حلقة جديدة من حلقات متتابعة إلى أن يتم إقرار التحول.

2/ **مرحلة التحول :** وتسمى كذلك مرحلة الإقرار، وقد رأت فيها مختلف الأدبيات أكثر المراحل خطورة في عملية التحول ككل، نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها للانتكاس، حيث ارتأت الدراسات أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة أين يتعايش فيه مزيج من أفراد وجماعات ومؤسسات النظام القديم والجديد، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة، طوعا أو كرها، سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق ، وقد يرتفع سقف المطالب للديمقراطيين، وتتسع حركة الاحتجاجات، وتبرز مطالب ضد الفساد، والاستبداد والقمع، وتبدأ شعارات تطالب بالديمقراطية الكاملة، التي تتجاوز الخطوات الجزئية ، كإصلاح الانتخابات أو الأحزاب والمؤسسات لتضمن المحاسبة أو المساءلة لكل الشخصيات والقيادات، بما فيهم الزعيم السياسي، والشفافية والسماح بتكوين الأحزاب، وإلزام القيادات باحترام القانون أو تنفيذ وعودهم الانتخابية وإخضاعهم لآليات المساءلة، ويتحقق التحول عندما يكيف النظام مع المطالب الجديدة أو يستبدل بنظام جديد يحل محله يعبر عن النموذج الديمقراطي .

يفترض كثير من الكتاب أن التحول الديمقراطي لا يمكن الإسراع به أو تحقيقه برضا الحكام في النظم السلطوية وهم في كامل سلطانهم ونفوذهم، حيث من الضروري أن يصبح الحكام غير قادرين على السيطرة ، ويجبرون على التخلي عن سلطانهم، وقد يراوغ هؤلاء لاسترجاع شرعية نظامهم المفقودة أو المهتزة، أو لتمرير الوقت بحيث يتسنى ضرب المعارضة أو تشديد قبضة الأمن والمخابرات - في نظم الدولة البوليسية تحديدا – حيث لا يلبون مطالب التحول، وقد يواكب انهيار النظام السلطوي محاولات يائسة لاستعادة السلطويين السيطرة مما يفرض تكلفة عالية على المجتمع ، وقد تقع حرب أهلية ، كما قد تجرى مساومات وحوارات بين الحكام والمعارضة، وقد تستمر لفترات ممتدة من الزمن يتم خلالها تبادل التنازلات. التي قد تنتهي بقبول الديمقراطية، فقبولها ينقذ الموقف المتردي، وقد يجلب الشرعية، ويجلب التأييد الدولي ليحل محل الضغوط لكن يجب التمييز هنا بين حالتين: حالة التحول الحقيقي للديمقراطية، والتي تحتاج إلى تغيرات جذرية في المؤسسات والدستور وعلاقات السلطات وكافة المجلات. وحالة إدخال إصلاحات جزئية كإصلاح النظام الانتخابي أو توسيع صلاحيات البرلمان، وهو ما قد يعني سهولة الارتداد إلى السلطوية، أو تحديثها عندما يحين الوقت الملائم .

وتحقيق الديمقراطية في كل الأحوال يتوقف على قوة المطالبين بها، أو ما يسمى أحيانا بحراس الديمقراطية، وترهل النظام، وشدة الضغوط عليه، وتأييد قوة أساسية له كالمؤسسة العسكرية، أو رجال الأعمال، وغيرهم.

من شأن نجاح حراس الديمقراطية أن يضمن استمرارية الاحترام العام لقواعد اللعبة السياسية من الجميع، وتحاشي مبادرات معارضة ذلك، ويسود اعتقاد لدى الجميع بأنه لا بديل عن الديمقراطية.

وعموما يمكن القول أن هذه المرحلة هي اللحظة التاريخية التي يبدأ فيها التحول أو الانتقال المبدئي نحو الديمقراطية ، وذلك عندما تقرر أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى مستويات أو حلول وسطى ، وتستمر هذه المرحلة بتنوع أشكالها خاصة وأنه في إطارها يتم تبني قواعد اللعبة الديمقراطية التي تتيح للجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي ، وصياغة أساليب وقواعد حل الصراع بالطرق السلمية وتنتهي بوضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات وتوسيع نطاق المشاركة.

**3/ مرحلة ما بعد التحول :** وتسمى كذلك مرحلة الرسوخ و الترسيخ الديمقراطي، تتعود فيها الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية، والتكيف معها، إلى أن تصبح مع الوقت عرفا اجتماعيا راسخا، ورأت بعض الدراسات في مفهوم الترسيخ الديمقراطي مرادفا لكل من الاستقرار والمؤسسة ، وتجدر الإشارة إلى أن استمرارية النظام الديمقراطي، لا تعني رسوخه ، فالرسوخ والاستمرار لا يمثلان ظاهرة واحدة ، ففي حين يمكن الحديث عن الاستمرارية في حال بقاء النظام لفترة زمنية ممتدة فان الترسيخ يشير إلى التغيرات المتوقعة في طبيعة أداء النظام ذاته. وحظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات خاصة وأن هذه المرحلة المتقدمة من التحول الديمقراطي يمكن أن تهدد التجربة الديمقراطية برمتها، فضمان ما يسمى بالديمقراطية الإجرائية خلال المرحلة الانتقالية لا يعني بأي حال من الأحوال استقرار النظام الذي عادة ما تهدده الانقلابات العسكرية، وبعض أعمال العنف، ولذلك فإن حث أفراد النخبة على الاتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية ، وتأكيد دور المؤسسات يمثل أهم ركائز عملية ترسيخ الديمقراطية وفي إطار هذا السياق أكد " لينز " أن هذه العملية تستوجب الالتزام بقواعد اللعبة السياسية ، معتبرا أن الديمقراطيات الراسخة هي تلك التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين ، والأحزاب ، وجماعات المصالح المنظمة ، ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي لاكتساب القوة إلى جانب اعتراض أو رفض أي مؤسسة سلبية أو جماعة على قرارات صانعي القرار المنتخبين ومعنى ذلك فإن الترسيخ الديمقراطي يتحقق في حالة تحرر المجتمع من الديماغوجية السلطوية ونبذ أي بديل للنظام الديمقراطي وهو ما ذهب إليه " فلورونزويلا " حين أضاف أن الترسيخ الديمقراطي يتحقق عند إرساء دعائم حكومة منتخبة وسلطة تشريعية ، وحين يتوقع الفاعلون السياسيون والجماهير استمرارية وبقاء النظام الديمقراطي.

وأكد كل من " هيجلى " و " جيندر " أن بداية ترسيخ النظام الديمقراطي يعود إلى اختلاف النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات وفي مختلف العمليات المؤسسية الأخرى. وعلى الصعيد الإستراتيجي لا يمكن تحقيق الترسيخ الديمقراطي دون نبذ كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للإجراءات التي قد تعوق أداء النظام الديمقراطي وهو ما أشار إليه " دونال " حين قال إن التوصل إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي يتطلب عادة نبذ أي اتفاقات سابقة حتى لو أتسمت بالفاعلية أثناء مرحلة الانتقال ، لاحتمال تشكيلها لعائق أثناء مرحلة الترسيخ ، وعلى نفس الصعيد أشار " ديامون " إلى ضرورة تطوير ثقافة سياسية تعد أساسا لهذه المرحلة التي رأى إمكانية استمرارها لعقود وأجيال.

وبدوره حدد الأستاذ " عبد الغفار رشاد القصبي " بعض الملامح التي يمكن أن تطبع المرحلة مثل تعزيز الممارسات والقيم الديمقراطية ، والالتزام بالمشاركة ، وترسيخ قواعد وأسس أكثر وضوحا للممارسة السياسية ، وتبدأ المؤسسات في تفعيل دورها ، وتجسيد معايير للمحاسبة ، والمساءلة ، والشفافية و سيادة القانون ، واحترام الحقوق والحريات كاملة ، وعليه يتحول النظام إلى مرحلة التماسك الديمقراطي الذي يتأكد عندما ينجح النظام الجديد في مواجهة التحديات التي تصادفه ، وعندما يثبت قدرة عالية على التكيف والمرونة ، ويتخلص من سلبيات ورواسب النظام القديم ، ونشر قيم الديمقراطية، وثقافتها، ونماذجها السلوكية بشكل متواتر يقود إلى مرحلة النضج التي تشهد مشاركة واسعة للأفراد والجماعات في الثروة والسلطة على أساس من المساواة، وتكافؤ الفرص، وتعزز قدرات المجتمع بتمكين الجماعات والقوى المختلفة بما فيها الشرائح الأكثر ضعفا كالمرأة والأقليات، والشرائح ضعيفة الدخل ليسير المجتمع في طريق النهضة والتحول الحقيقي باتجاه الديمقراطية بمعناها الواسع.